الزيادة النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل643هـ

م.م. عبد حسين علي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانيّة/ قسم اللغة العربيّة
abd.ali2207m@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د. مياسة وليد طه
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانيّة/ قسم اللغة العربيّة
mayassa.waleed@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

المخلص:

يتناول هذا البحث الزيادة النحوية عند أحد أبرز شراح المفصل، موفق الدين ابن يعيش (ت 643هـ)، بوصفه مفهومًا محوريًا يمس بنية الكلمة والإسناد معاً. وينطلق البحث من إشكالية أساسية هي: كيف نظّر ابن يعيش لهذا المفهوم؟ وما الضوابط التي وضعها للتمييز بين الأصلي والزائد؟ وما الآثار النحوية والصرفية المترتبة على الحكم بالزيادة؟ وقد انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستقرئًا نصوص ابن يعيش في شرح المفصل.

أما في التمهيد، فقد كشف البحث عن تعريف الزيادة عند ابن يعيش بأنها: إلحاق حرف أو أكثر بأصول الكلمة، لتحقيق مقاصد دلالية كالتأكيد والمطاوعة والتأنيث والإلحاق واستغراق الجنس، كما استعرض أنواعها (مطردة وغير مطردة) ومواضعها الأربعة في الكلمة.

وفي المبحث الأول، تجلى، أنَّ موقف ابن يعيش من الزيادة يقوم على ركيزتين: الأولى: اعتبار الزيادة "عدولًا عن الأصل" لا يُصار إليه إلا بدليل، والثانية: مراعاة المعنى النحوي بوصفه غاية الزيادة وعلتها، مؤكدًا أنَّ "قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى".

أمّا المبحث الثاني، فقد قدم البحث نماذج تطبيقية من زيادة الفاء في خبر (إنّ) وزيادة (من) في الإيجاب، مبينًا كيف وظف ابن يعيش رؤيته في الترجيح بين آراء النحاة، وكيف أنَّ "السماع" مقدم على "استصحاب الأصل" عند التعارض.

وقد خلص البحث إلى ست نتائج، أبرزها: أن الزيادة في الأصل أمر شاذ طارئ، وأنّ لها معنى تؤديه لا غيرها، وأنّ السماع هو المعتمد في الحكم بها، وأنّ الزيادة في المبنى قرينة على الزيادة في المعنى، وأنّ ابن يعيش أرسى ضوابط موضوعية كالاشتقاق والشيوع والإمكانية الصرفية، وأخيرًا، أنّ الزيادة تجاوزت الحدود بين الصرف والنحو والصوت مؤكدة وحدة التحليل اللغوي في التراث العربي.

الكلمات المفتاحية: ابن يعيش، شرح المفصل، الزيادة النحوية، العدول عن الأصل، المعنى النحوي، الضوابط الصرفية، الأصلي والزائد، ضوابط الزيادة.

Grammatical Augmentation in Ibn Ya'ish's Commentary on Al-Mufassal (643) A.H.

Asst. Prof. Dr. Mayassa Waleed Taha
Abed Hussein Ali
University of Baghdad - College of Education for Humanities, Ibn Rushd - Department of Arabic Language

Abstract:

This research examines grammatical augmentation as conceived by one of the most prominent commentators on Al-Mufaṣṣal, Muwaffaq al-Dīn Ibn Yaʿīsh (d. 643 AH), as a pivotal concept affecting both word structure and predication. The research proceeds from a fundamental problem: How did Ibn Yaʿīsh theorize this concept? What controls did he establish to distinguish between original and augmented elements? And what are the grammatical and morphological implications of ruling that an element is augmented? The research adopted a descriptive-analytical approach, examining Ibn Yaʿīsh's texts in his commentary on Al-Mufaṣṣal.

In the preamble, the research revealed the definition of augmentation according to Ibn Yaʿīsh as: the addition of one or more letters to the roots of a word, to achieve semantic purposes such as emphasis (al-tawkīd), mutawaʿah (acquiescence/compliance), feminization (al-ta'nīth), analogy (al-ilḥāq), and genus comprehensiveness (istighrāq al-jins). It also reviewed its types (qiyāsī/systematic and non-qiyāsī/non-systematic) and its four positions within the word.

In the first section, it became evident that Ibn Yaʿīsh's position on augmentation rests on two pillars: first, considering augmentation as a "deviation from the original norm" (ʿudūl ʿan al-aṣl) that is not resorted to except with evidence; and second, observance of grammatical meaning (al-maʿnā al-naḥwī) as the purpose and rationale for augmentation, affirming that "the strength of expression indicates the strength of meaning."

As for the second section, the research presented applied examples of the augmentation of (al-fāʾ) in the predicate of (inna), and the augmentation of (min) in affirmative contexts, demonstrating how Ibn Yaʿīsh employed his vision in weighing between grammarians' opinions, and how "authentically transmitted usage" (al-samāʿ) takes precedence over the "presumption of continuity of the original state" (istishāb al-aṣl) when they conflict.

The research concluded with six results, most notably: that augmentation is originally an anomalous matter that is exceptional to linguistic structure; that it must have a meaning that can only be conveyed through it; that authentically transmitted usage is the basis for ruling on it; that augmentation in structure is an indication of augmentation in meaning; that Ibn Yaʿīsh established objective controls such as derivation (al-ishtiqāq), frequency of occurrence (al-shuyūʿ), and morphological possibility (al-imkāniyyah al-ṣarfiyyah); and finally, that augmentation transcended the traditional boundaries between morphology, syntax, and phonology, affirming the unity of linguistic analysis in the Arabic grammatical tradition.

Keywords: Ibn Yaʿīsh, Sharḥ al-Mufaṣṣal, grammatical augmentation, deviation from the original norm, grammatical meaning, distinction criteria, morphological-syntactic integration.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي العربي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الهداة المهديين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

إنّ من أكبر الحقول الدلالية في البحث اللغوي العربي حقل الزيادة النحوية، ذلك المفهوم الذي يمثل مفصلًا دقيقًا يمس بناء الكلمة والإسناد معًا. وقد اهتم علم النحو العربي بهذا الحقل من زاويتين أساسيتين: الزاوية الوظيفية التي تبحث في الدور الذي تؤديه الزيادة في تركيب الجملة، والزاوية الدلالية التي تبحث في المعاني التي تنتج عنها. وقد كان موفق الدين ابن يعيش (ت 643هـ) من أبرز النحاة الذين تناولوا هذا المفهوم بالدرس والتحليل، ولا سيما في شرحه الشهير على كتاب "المفصل" لجار الله الزمخشري.

وتنبع أهمية هذا البحث (الزيادة النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصّل) من كونه يستقصي موقف ابن يعيش من الزيادة النحوية، ويكشف عن الأسس والضوابط التي وضعها للتمييز بين الأصلي والزائد، والآثار النحوية والصرفية المترتبة على الحكم بالزيادة. وقد وقع اختيار الباحث على شرح المفصل لابن يعيش لما يتمتع به من مكانة مرموقة بين شروح المفصل، وما حواه من تحليلات دقيقة تجمع بين الأصول الصرفية والمقاصد الدلالية.

وتتمثل إشكالية البحث في الأسئلة الآتية: كيف نظّر ابن يعيش لمفهوم الزيادة النحوية؟ وما الضوابط التي أرساها للتمييز بين الأصلي والزائد؟ وما الآثار النحوية والصرفية التي تترتب على الحكم بالزيادة؟ وكيف وظّف هذه الرؤية في توجيه المسائل الخلافية ومناقشة آراء النحاة؟

وقد انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء نصوص ابن يعيش في شرح المفصل، وتحليلها، واستخلاص الرؤية التكاملية التي قدمها للزيادة النحوية. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في تمهيد ومبحثين وخاتمة، وعلى النحو الآتي:

التمهيد: مفهوم الزيادة النحوية عند ابن يعيش.

المبحث الأول: موقف ابن يعيش من الزيادة النحوية.

المبحث الثاني: نماذج من الزيادة النحوية في شرح المفصل.

الخاتمة: فيها أبرز النتائج التي خرج بها البحث.

التمهيد

مفهوم الزيادة النحوية عند ابن يعيش:

يمثل مفهوم الزيادة في النحو العربي أحد المفاصل الدقيقة التي تمس بناء الكلمة والإسناد معًا، ويتجلّى تنظير ابن يعيش لهذا المفهوم في شرحه الموسع لكتاب المفصل للزمخشري عبر تحليل دقيق يجمع بين الأصول الصرفية والمقاصد الدلالية. ولا يمكن عدّ الزيادة مجرد حشو لفظي أو توسع عشوائي؛ بل "الزيادة ضرب من التصرف" (ابن يعيش، 2001: 314/5) المقيد بضوابط تحفظ للنظام اللغوي تماسكه مع السماح بمرونة التعبير. وفي هذا التمهيد محاولة استقصاء أركان هذا المفهوم كما صاغها ابن يعيش.

أولاً: التعريف والغرض الدلالي:

والزيادة عند ابن يعيش هي قوله: "ومعنى الزيادة إلحاقُ الكلمة من الحروف ما ليس منها، إمّا لإفادة معنى، كـ(ألِف) ضاربٍ، و(واو) مضروب، وإمّا لضرب من التوسّع في اللغة، نحو (ألف) حِمارِ، و(واو) عَمود، و(ياء) سَعِيدٍ"

(ابن يعيش، 2001: 314/5)، ولكنها إلحاقٌ هادف، إذ "إنّما الزيادة لمعنًى آخر"(ابن يعيش، 2001: 431/4) فليست العبرة بمجرد تكثير اللفظ، بل بما تحققه من مقاصد، أهمها:

1. التأكيد وتقوية المعنى: فهي "تفيد فضلَ تأكيدٍ وبيانٍ، بسبب تكثير اللفظ بها. وقوّةُ اللفظ مؤذنة بقوة المعنى" (ابن يعيش، 2001: 450/4) وهذا جلي في زيادة أحرف مثل (إنّ) و(ما) و(لا) و(من) و(الباء) في سياقات النفي والتوكيد، حيث تُزاد لتأكيد النفي (ابن يعيش، 2001، ينظر: 2/ 75، و2/ 94، و4/ 477، و5/ 66، و5/ 77، و5/ 78).

2. تحقيق معنى المطاوعة واللزوم: كزيادة النون في انفعل، حيث "زيدت أوّلًا للجمع؛ لتتناسب زيادتُها أوّلًا وآخِرًا. وأمّا زيادتها للمطاوعة، نحو (انفعل)، فذلك من قِبَل أنّ النون تُناسِب هذا المعنى" (ابن يعيش، 2001: 5/ 335).

3.التأنيث: كزيادة الألف في (حُبْلَى) و(سَكْرَى) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 450/3)، والهمزة في (حَمْراءَ) و(صَحْراءَ)، حيث إن "الهمزة فيهما زائدةٌ للتأنيث" (ابن يعيش، 2001، ينظر: 202/3).

4.الإلحاق بالقوالب المشهورة: كإلحاق بعض الأسماء الرباعية بأبنية مألوفة مثل: (جَعْفَر) يلحق به: (أجدل)، و(سَفَرْجَل) يلحق به: (عقنقل) و(سجنجل) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 319/3، 179/4).

5.استغراق الجنس: كما في زيادة (من) في النفي، في قولك: (ما جاءني من رجل) حيث "جعلتَ الرجل ابتداءَ غايةِ نفيِ المجيءِ إلى آخِر الرجال، ومن ها هنا دخلها معنى استغراق الجنس"(ابن يعيش، 2001: 462/4).

ثانياً: أنواع الزيادة ومواضعها:

تنقسم الزيادة باعتبار شمولها إلى:

• زيادة مطّردة: وهي التي تتبع قاعدة ثابتة، كزيادة السين في (استفعل) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 344/5).

• زيادة غير مطّردة: وهي الشاذة التي لا تخضع لقاعدة عامة، كبعض الزوائد في الأسماء نحو: (تجفاف)، و(تمثال)، و(تضراب) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 338/5)، وأما مواضعها في الكلمة فهي أربعة: "ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام" ولكل حرف من حروف الزيادة"(ابن يعيش، 2001: 159/4)- وهي العشرة المجموعة في كلمة (سألتمونيها) (ابن يعيش، 2001: 4/ 159، و5/ 314) - مواضع تطرد فيها زيادته. فالهمزة تطرد زيادتها أولاً في بنات الثلاثة (ابن يعيش، 2001: 320/5)، والتاء تطرد أولاً في تفعيل وتفاعل وآخراً في التأنيث والجمع (ابن يعيش، 2001، ينظر: 336،338/5)، والسين في "استفعل"(ابن يعيش، 2001، ينظر: 344/5)، بينما اللام هي "أبعدُ حروف الزيادة شَبَهًا بحروف المدّ واللين، ولذلك قلّت زيادتُها" (ابن يعيش، 2001: 345/5).

ثالثاً: المعايير والضوابط للتمييز بين الأصل والزائد:

يؤسس ابن يعيش لجملة من الضوابط الموضوعية للحكم على الحرف بالزيادة، محتكمًا في ذلك إلى الأصل وهو "عدمُ الزيادة"(ابن يعيش، 2001، ينظر: 373/2، و190/4، و320/5، و321/5) وأهم هذه المعايير:

1. الاشتقاق: وهو أقوى الأدلة، فبه "يُقضَى بدلالته من غير التفات إلى قلّة الزيادة في ذلك الموضع"(ابن يعيش، 2001: 332/5)، وسقوط الحرف في صيغة مشتقة دليل قاطع على زيادته، كما في جُرائِضٌ حيث "سقوطُ الهمزة في ذلك دليلٌ على زيادتها"(ابن يعيش، 2001: 321/5).

2. كثرة الشيوع في موضع: فـ "لها في ذلك موضعان: أحدهما أن تكثر زيادتُها في موضع، فمتى وُجدت في ذلك الموضع، قُضي بزيادتها فيه، إلّا أن تقوم دلالةٌ على أنّها أصلٌ" (ابن يعيش، 2001: 334/5).

3. خفة الموقع وقربه من الطرف: فالحروف المجاورة لآخر الكلمة والتي من جنس حروف الزيادة تكون عرضة للحذف، نحو: (ضَهْيَأَةٌ) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 5/ 322)، كما أن حُذفُها يدلّ على زيادتها لقولهم: (امرأةٌ ضهيا) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 180/4).

4. الإمكانية الصرفية: فبعض الحروف لا يمكن أن تكون أصلية في مواقع معينة، فـ "الواو لا تكون زائدة أوّلًا أبدًا" (ابن يعيش، 2001: 5/ 328)، والألف "لا تكون مع ثلاثة أحرف أصولٍ فصاعدًا إلا زائدةً"(ابن يعيش، 2001: 422/3).

رابعاً: الآثار النحوية والصرفية للزيادة:

تترتب على الحكم بالزيادة جملة من الأحكام:

1. في الصرف: يُحذف الزائد في التصغير غالبًا، كما في (جُخْدَب) الذي يصغر إلى (جُخَيْدِب) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 421/4)، وفي الجمع أحيانًا. كما قد تكون الزيادة سببًا في منع الصرف، كما في ألف التأنيث(ابن يعيش، 2001، ينظر: 195/1).

2. في النحو والإعراب:

- زيادة العوامل: قد تزاد بعض الأحرف العاملة مع بقاء عملها، كـ ما في (إنما) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 523/4)، أو مع إلغاء عملها، حيث دخولُها كخروجها، كما في (كان) الزائدة(ابن يعيش، 2001، ينظر: 347/4، 424/4، 64/5).

- زيادة حروف الجر: لها مواضع خاصة، كزيادة (الباء) مع الفاعل في (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً) (الإسراء: 96)(ابن يعيش، 2001، ينظر: 477/4)، أو مع المفعول في(وَلَا تُلقُواْ بِأَيدِيكُم إلى ٱلتَّهلُكَةِ)(البقرة: 195) (ابن يعيش، 2001: 78/5).

3. في الظواهر الصوتية: تخضع الحروف الزائدة من حروف العلة لأحكام الإعلال والقلب، كقلب (الواو والياء همزة) إذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة، كما في (كِساء ورِداء) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 5/ 350).

ومن هذا التحليل يتكشف أن مفهوم (الزيادة) عند ابن يعيش ليس وصفًا سلبياً للفضلة اللفظية، بل هو مفهوم وظيفي إيجابي يحكم عملية التصرف في المادة اللغوية. فهو جسر بين الثبات والمرونة، حيث تحفظ الضوابطُ الصارمةُ هيبةَ الأصول، بينما تفتح الأغراضُ الدلاليةُ باباً للاشتقاق والتوليد. وقد نجح الشرح في تحويل المسألة من قضية شكلية إلى نظام تحليلي قادر على تفسير الظواهر اللغوية المعقدة، مؤصلاً لقاعدة ذهبية: "لا يدفع المسموع وما عليه اللفظُ إلَّا بدليل، إذ الأصلُ عدمُ الزيادة"(ابن يعيش، 2001: 373/2)، وبذلك يظل مفهوم الزيادة شاهداً على عمق النظرة التكاملية في التراث النحوي، التي تزاوج بين الصورة والمَعنى، وبين القاعدة والسماع.

المبحث الأول

موقف ابن يعيش من الزيادة النحوية

ينبني موقف ابن يعيش من الزيادة النحوية على ركيزتين أساسيتين:

الركيزة الأولى: أن الزيادة عدول عن الأصل:

يرى ابن يعيش أن الزيادة في التركيب النحوي هو أمر مخالف للأصل، وقد صرح بهذا قائلًا: "الأصلُ عدمُ الزيادة" (ابن يعيش، 2001: 373/2)، ومعنى العدول عن الأصل "إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل" (ابن جني، 1999: 53/1).

ومعنى (الأصل) في الدرس اللغوي بمستوييه الصرفي والنحوي يفترض أن هناك صيغًا وتراكيبَ هي الأساس الذي اشتقت أو خرجت منها صيغ وتراكيب أخرى؛ فهذه الصيغ والتراكيب الأساسية تسمى أصولًا، وتلك الصيغ والتراكيب التي خرجت عنها تُسمى فروعًا (عبد الدايم، ينظر: 133).

ويريد اللغويون بمصطلح (الأصل) الدلالة على أحد أمرين: الأول ما يستحقه الشيء بذاته كاستحقاق الأسماء للإعراب دون الأفعال والحروف، فيقولون: الأصل في الأسماء الإعراب، والمعنى الثاني هو التقدم في الرتبة أو الوجود.

وقد أشار ابن يعيش إلى فكرة اعتبار الأصل وعدم التحول عنه إلا بدليل في مواضع متعددة من شرح المفصل، وذلك تحت مصطلحات مختلفة؛ فتارة يسميه باسمه الأصولي (الاستصحاب) مثل قوله: "وإنما أُعْرب الفعل المضارع منها بما في أوّله من الزوائد الأربع وكينونتِه على صيغة ضارَعَ بها الأسماء، فإذا أمرنا منه، ونزعنا حرف المضارعة من أوّله، فقلنا: اضْرِبْ، اذْهَبْ، فتتغيّر الصورة والبنية التي ضارع بها الاسمَ، فعاد إلى أصله من البناء

استصحابًا للحال الأولى" (ابن يعيش، 2001: 4/ 293)، وقال في موضعٍ آخر: "ولا كلامَ أكثرَ من استصحاب الحال؛ وأمّا إذا خرج عن أصله، فيُسْأل عن العلّة المُوجِبة لذلك، فاعرفه" (ابن يعيش، 2001: 5/ 501).

وتارة بمصطلحات أخرى كمصطلح (انكشاف الأصل) (أنيس، 2001، ينظر: 43) ويعدّ أول من استعمله، فذكره عند الكلام عن خبر (عسى)؛ إذ يقول: "ولا يكون الخبر إلا فعلًا مستقبلًا مشفوعًا بـ(أن) الناصبة للفعل، قال الله تعالى (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)(المائدة: 52)، فـ(زيدٌ) اسمُ (عسى)، وموضعُ (أنْ) مع الفعل نصبٌ لأنه خبرٌ، والذي يدلّ على ذلك قولهم في المثل: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا). والمراد: أن يَبْأَس، فقد انكشف الأصلُ كما انكشف أصلُ (أقام)، و(أطال) بقوله (أبو ربيعة، 1960: 502):

صددتِ فأطوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما
وِصالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُوم

و(أبْؤُس) في المثل جمع (بَأسٍ)، لأنّ (فَعْلًا) يجمع على (أفْعُلٍ)، نحوَ (كَلْبٍ) و(أكلُبٍ)" (ابن يعيش، 2001: 4/ 372-373).

فالمراد من قوله (انكشف الأصل) أي: ظهر الأصل، ومعنى ظهور الأصل في كلام أي إن هذا الكلام قد جاء على أصله (أنيس، 2001، ينظر: 44).

وتارةً ثالثة يعبر ابن يعيش عنه بمصطلح (مراعاة الأصل)، كما في قوله: "وإنّما قلنا: ضمًّا لازمًا تحرّزًا من مثلِ: (ارْمُوا) و(اِقْضُوا)، فإنّ الهمزة في ذلك كله مكسورةٌ، وإن كان الثالث مضمومًا لأنّ الضمّة عارضةٌ، والميمُ في (ارموا) أصلُها الكسرُ، وكذلك الضاد في (اقضوا) وذلك أنّ الأصل (اقضِيُوا، ارْمِيُوا)، وإنّما استثقلوا الضمّة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها، فبقيت ساكنةً، وواوُ الضمير بعدها ساكن، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضُمت العين لتصحّ الواو الساكنةُ، فبقيت الهمزةُ مكسورة على ما كانت، كما قالوا:

(أُغزِي)، فضمّوا الهمزة والثالثُ مكسورٌ كما ترى، لأنّ الأصل (اغزُوِي)، فاعتلّت الواوُ فحُذفت ووَلِيَت الياء الزايَ، فانكسرتْ من أجلها، فالضمّةُ الآنَ في الهمزة مراعاةً للأصل" (ابن يعيش، 2001: 5/ 308).

وبذلك يكون العدول عند ابن يعيش حاضرًا في النحو والصرف والمقصود بالعدول الخروج عن القاعدة النحوية أو الصرفية، والاعتماد على القليل في اللغة، مما يضعف ذلك الاستعمال لقلته.

الركيزة الثانية – مراعاة المعنى النحوي في الزيادة:

والمراد بالمعنى النحوي على جهة الخصوص هو الدلالة الناشئة عن العلاقات بين وحدات التركيب –ضمها بمفهوم عبد القاهر الجرجاني– أو المستمدة من ترتيب وحداته على نحو ما، وقد يسميها بعض اللغويين باسم (الدلالة النحوية)؛ وذلك باعتبار علم النحو هو العلم الذي يتناول قواعد تركيب الألفاظ (حبلص، 1993، ينظر: 67، 68)، و(العزاوي، والبعقوبي: 222).

ويمكن القول إن موفق الدين ابن يعيش باعتباره أحد متأخري النحاة فإنه قد جرى على ما استقر عليه الأمر بعد عبد القاهر الجرجاني من المزاوجة الحاصلة بين اللفظ والمعنى، ولم يخض فيما خاض فيه الأقدمون من محاولة تحديد المزية في واحد منهما وجعل الآخر عيالًا عليه، ونصوصه في كتابه شرح المفصل دالة على ذلك، من ذلك قوله: "قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى" (ابن يعيش، 2001: 14/5). وقوله: "ما اجتمع فيه اللفظُ والمعنى كان أقوى في الدلالة" (ابن يعيش، 2001: 403/1). فابن يعيش كان حلقة في تطور النحو العربي بعد الجرجاني، حيث استقرت المزاوجة بين اللفظ والمعنى.

هذا من حيث النقاش في التعبير اللغوي عمومًا، أما من حيث الصنعة النحوية على وجه الخصوص فقد كان ابن يعيش أحد أفراد النحاة الذين اعتنوا عنايةً كبيرةً بالدلالة النحوية وأثرها في التفاضل بين التراكيب النحوية المختلفة، ودورها في إصدار الأحكام النحوية على المسائل والآراء النحوية (خلخال، 2008، ينظر: 58).

وهذه العناية من ابن يعيش بالدلالة النحوية كانت حاضرةً في كل مستويات التعبير اللغوي، بداية من المستوى الصوتي كالتنغيم والوقف وغيرها من الظواهر الصوتية التي بين ابن يعيش أهميتها الدلالية وأثرها في المعنى (ميران، وعبيس 2014، ينظر: 80).

وانتهاءً بالمستوى التركيبي الذي أولى ابن يعيش فيه لعنصر الدلالة عناية كبيرة، وجعله عنصرًا مهمًّا من عناصر تعليل الأحكام النحوية (غوانمة، ينظر: 245)، ولو ذهبنا نستقصي الأمثلة على هذا من شرح المفصل لطال بنا المقام، فمن ذلك قوله: "اشترطوا أن يكون الخبر فعلًا؛ لأنهم أرادوا قربَ وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلّ على الغرض، وجُرّد ذلك الفعل من (أن)؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، وإن تَصرّف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافُع المعنيَين. ولمّا كان الخبر فعلاً محضًا مجرّدًا من (أنْ)، قدّروه باسم الفاعل، لأنّ الفعل يقع فى الخبر موقعَ اسم الفاعل، نحو: (زيدٌ يقوم)، والمراد: قائم" (ابن يعيش، 2001: 377/4).

فابن يعيش يعلل اشتراط النحويين لتجرد خبر (كاد) من (أن) الناصبة أنها تدل على معنى الاستقبال، بينما كاد تدل على معنى قرب الوقوع في الحاضر القريب؛ لأنها من أفعال المقاربة؛ فلا شك أن معنى (كاد) يناقض معنى (أن)؛ ومن ثم اشترطوا عدم اجتماعهما، وهذه العلة النحوية التي

استنبطها ابن يعيش تدل على ثاقب ذهنه ومراعاته الشديدة لجانب المعنى النحوي (غوانمة، ينظر: 178).

المبحث الثاني

نماذج من الزيادة النحوية في شرح المفصل

النموذج الأول - زيادة الفاء في خبر (إن):

قال موفق الدين ابن يعيش: "قال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع (إنَّ) عاملة كأخواتها. والأوّلُ أقرب إلى الصحّة. وقد ورد به التنزيلُ قال الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)(الأحقاف: 13)، وقال: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)(آل عمران: 21)، وقال: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ)(الجمعة: 8)، فأدخل الفاءَ في الخبر؛ فالأخفشُ يحمل الفاءَ في ذلك كلِّه على الزيادة، والأوّل أظهرُ لأن الزيادة على خِلافُ الأصل" (ابن يعيش، 2001: 253/1).

يرجح ابن يعيش في هذا النص الرأي المخالف للأخفش، الذي يمنع دخول الفاء على خبر (إن) ويحكم بزيادتها، معتمداً على أن الزيادة خلاف الأصل؛ فالأصل في الكلام عدم الزيادة.

هذا وعدم جواز دخول الفاء في خبر (إن) هو في الأصل مذهب سيبويه، وقد أشار ابن الحاجب إلى أن البحث في هذه المسألة -مسألة منع سيبويه من دخول الفاء في خبر إن- هو من بحوث متأخري النحويين (ابن الحاجب، 1425ه، ينظر: 184)، وأرجع أول البحث فيها إلى نص الزمخشري في المفصل: "وفي دخول إن خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب" (الزمخشري، 1993: 47).

وأساس هذه المسألة هو قول سيبويه بعدم جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ إلا إذا كان متضمنًا معنى الشرط، وقد نص على ذلك في كتابه: "ألا ترى أنّك لو قلت: الذى يأْتيني فله درهمٌ، والذي يأتيني فمكرم محمود، كان حسنًا. ولو قلت: زيدٌ فله درهمٌ لم يجز. وإنَّما جاز ذلك لأنّ قوله: الذي يأَتيني فله درهمٌ، في معنى الجزاءِ؛ فدخلت الفاءُ في خبره كما تدخل في خبر الجزاءِ" (سيبويه، 1988: 140/1)؛ فمنع سيبويه من دخول الفاء على الخبر لا يختص بخبر (إن)، بل يشمل كل خبر لا يتضمن معنى جواب الشرط، فهذا ضابط البحث في المسألة.

وإنما خُصص خبر (إن) بالمنع دون غيره لأنه ظاهر المخالفة لمعنى الشرط الذي هو علة إلحاق الفاء بالخبر؛ لأنها دالة على توكيد وتحققق الخبر، وهي في هذا تخالف الشرط في أنه يدل أصالةً على احتمال تحقق الخبر دون تأكيد وقوعه (الأندلسي، ينظر: 110/4)، وقيل إن الفاء لا تلحق بأختيها أيضًا (لعل) و(ليت)؛ لأنهما دالّان على معنى الترجي والتمني وهما من معاني الإنشاء غير محتملين للصدق والكذب، والشرط يحتملهما (ابن الحاجب، 1425ه، ينظر: 183).

ومن أوجه مخالفة خبر (إن) لمعنى الشرط أيضًا أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله لأن له صدر الكلام، بينما (أن) المفتوحة الهمزة يعمل فيها ما قبلها لأنها في تأويل مصدر، كأن تقول: أعجبني أن جاء زيد؛ فإن (أن) وما دخلت عليه معمول للفعل (ابن الحاجب، 1425ه، ينظر: 182).

وذهب الأخفش من البصريين إلى جواز إلحاق الفاء بخبر (إن) واحتج لذلك بأدلة من السماع مثل قول الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ)(البروج:10)، وقوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ)(الجمعة: 8).

ونقل أبو حيان الأندلسي في الجواب عما استدل به الأخفش بأن الفاء في الآيتين زائدة (الأندلسي، 1420ه، ينظر: 77/3)، ورد هذا الجواب ابن الحاجب بأن سيبويه صاحب المنع نفسه لا يجيز زيادة الفاء في خبر المبتدأ (قدارة، 1989، ينظر: 2/ 480)، والراجح هو مذهب الأخفش؛ لأن رأي سيبويه في الأصل مبني على الاستقراء بأن الفاء لا تدخل إلا على ما تضمن معنى الشرط، ومذهب الأخفش مبني -كما سبق- على السماع الكثير الذي ورد في القرآن الكريم والذي لا يوصف بالشذوذ.

فدليل سيبويه في المسألة مبني على استصحاب الأصل الذي استنبطه بالاستقراء، ودليل الأخفش مبني على السماع، ومع اعتبار النحويين للاستصحاب دليلًا من الأدلة النحوية إلا أنهم أكدوا مع ذلك على أنه أضعف الأدلة النحوية؛ وذلك لأنه مبني أصلًا على غلبة الظن في استمرار الحال على ما هو عليه، وعدم وجود دليل يدل على تغيرها (نحلة، 1987، ينظر: 141).

وإلى هذا يشير أبو البركات الأنباري في (اللمع) قائلًا: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما وُجد هناك دليلٌ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم" (الأنباري، 2018: 168).

وبناء عليه فإن رأي الأخفش أقوى من رأي سيبويه؛ لأن السماع مقدم على استصحاب الحال، وثمرة الخلاف في المسألة يظهر في معنى (الفاء) نفسها، فعلى قول سيبويه فلا توجيه لها إلا الحكم بزيادتها -كما ذكر أبو حيان- وعلى قول الأخفش فإنها تربط المبتدأ بالخبر ربطًا سببيًا؛ أي إنها تجعل المبتدأ سببًا في حدوث الخبر (ابن هشام، 1985، ينظر: 317).

النموذج الثاني – زيادة (من) في الإيجاب:

قال ابن يعيش: "وأمّا زيادتها مع الخبر، ففي موضع واحد أيضًا في قول أبي الحسن الأخفش، وهو قوله تعالى:﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثلِهَا ﴾ (يونس:27) زعم أن المعنى: جزاءُ سيّئة مِثْلُها، ودلّ على ذلك قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَة سَيِّئَة مِّثلُهَا﴾"(الشورى:3)(ابن يعيش، 2001: 477/4).

وقالَ ابن يعيش: "واعلم أنّ سيبويه لا يجيز زيادةَ "مِنْ" إلَّا مع النفي على ما تقدّم من قولنا: "ما جاءني من أحد"، و"ما جاءنا من بشير ولا نذير" ألا ترى أن المعني زيادتها، إذ ليس المقصود نفيَ بشير واحد، ولا نذير واحد، وإنّما المراد الجنسُ، وكذلك الاستفهامُ، نحو قوله تعالى: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)(فاطر:3)، إذ ليس المراد جواز التقدير على خالق واحد، والجامعُ بين الاستفهام والنفي أنهما غير واجبَيْن" (ابن يعيش، 2001: 5/ 77).

فابن يعيش يضعف مذهب الأخفش بزيادة (من) في الإيجاب، ويرد على أدلته التي استدل بها بأنها في سياق الاستفهام، والاستفهام معناه معنى النفي.

اختلف النحاة في جواز زيادة حرف الجر (من) بدون النفي على قولين:

القول الأول: الجواز، وهو مذهب الكوفيين (ابن مالك، 1990، ينظر: 139/3)، و(الأندلسي: 144/11)، وتبعهم الأخفش من البصريين (الصائغ، 2004، ينظر: 63/1)، ووافقهم ابن مالك حيثُ قالَ بعد أن أوردَ رأيَ الأخفشِ في المسألةِ: "وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا" (ابن مالك، 1990: 138/3).

القول الثاني: المنع، وإليه ذهب البصريون (السيوطي، 2004، ينظر: 464/2)، و(ابن شاهنشاه، 2000: 43/1)، قال العكبري: "لَا تجوز زِيَادَة (مِنْ) فِي الْوَاجِب وأجازها الْأَخْفَش وَدَلِيلنَا أنَّ (مِنْ) حرف وَالْأَصْل فِي

الْحُرُوف أَنَّها وُضعت للمعاني؛ اختصارًا من التَّصْرِيح بِالِاسْمِ أو الْفِعْل الدالّ على ذَلِك الْمَعْنى كالهمزة فإنَّها تدلُّ على اسْتِفْهَام فَإِذا قلت أزيدٌ عنْدك أغنت الْهمزَة عَن (أستفهم) وَأخذت من المَال أَي بعضه، وَمَا قصد بِهِ الِاخْتِصَار لَا يَنْبَغِي أَن يَجِيء زَائِدًا لأنَّ ذَلِك عكس الْغَرَض وإنَّما جَازَ فِي مَوَاضِع لِمَعْنى من تَأْكِيد وَنَحْوه ولا يصحُّ ذَلِك الْمَعْنى هُنَا أَلا ترى أَنَّك لَو قلت ضربت من رجل لم تكن مُفِيدًا بـ (من) شَيْئًا بِخِلَاف قَوْلك مَا ضربت من رجل" (العكبري، 1995: 355/1).

واستدل الكوفيون على مذهبهبم بطائفة من النثرِ والنظمِ يُؤيّدُ بها، فمن النثر: قوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ)(الأنعام: 34)، وقوله تعالى: (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)(الكهف: 31). وقوله تعالى: (وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ)(البقرة: 271)، وقوله تعالى:(وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ)(الأحقاف: 31)، ومن النظمِ قول عمر بن أبي ربيعة (أبو ربيعة، 1960: 175):

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرّ

- وقول جرير (جرير:147):

لَمَّا بَلَغْتُ إِمَامِ الْعَدْلِ قُلْتُ لَهُمُ

قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ إِدْلاجِي وَتَهْجِيرِي

وتأول البصريون كثيرًا مِمَّا استشهدَ به الفريقُ الثاني تأوَّلًا يُخرجُ عن الحكمِ بزيادةِ (من) في الإيجاب (الجزولي، 1981، ينظر: 124)، و(ابن الحاجب، 2010: 51)، فعلى سبيلِ المثالِ جعلوا (من) في قولِهم:

(قد كانَ شيءٌ من مطرٍ)[1]، وفي الآية الكريمةِ: (يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ)، وفي كثيرٍ غيرِها مما استدلَّ به الكوفيون جعلوها للتبعيضِ (ابن شاهنشاه، 2000، ينظر: 75/2)، و(الأندلسي، 145/11).

وخرَّجوا قوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ)(الأنعام: 34)، على أنَّ الفاعلَ فيها مضمرٌ، و(من) متعلِّقٌ بحالِ الفاعلِ، والتقدير: ولقد جاءكَ هذا النبأُ من نبأِ المرسلين (الأندلسي، ينظر: 145/11)، وجعلوا (من) في البيتِ السابقِ (وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ) للسببِ؛ فيكون المعنى أرى شيئًا عظيمًا كالموت من أجل بين ساعة (الأندلسي، ينظر: 146/11).

(1) وذكر الصبانُ أيضًا في حاشيته على شرحِ الأشموني تخريجًا ثالثًا لهذا الشاهد على المذهب الأول حيث قال: "وأجيب أيضًا بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل، والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر"، (الصبَّان، 1977، 315/2).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

أولًا: الزيادة النحوية في الأصل أمر شاذ طارئ على التركيب اللغوي؛ فلا يُصار إليه ولا إلى الحكم به إلا في أضيق الحدود.

ثانيًا: لابد للزيادة النحوية أن يكون لها معنى تؤديه لا يؤدى بغيرها، ومراعاة المعنى من أهم الأسس التي يُحكم بها على الزيادة النحوية بالجواز أو المنع.

ثالثًا: ينبغي مراعاة السماع الوارد عن العرب في الحكم بالزيادة والقياس عليه، وأن تكون الزيادة سواء في الاستعمال أو التوجيه معتمدةً عليه.

رابعًا: الزيادة في المبنى قرينة على الزيادة في المعنى؛ فهي أداة لتأكيده وتحقيق أغراض بلاغية كالمطاوعة واستغراق الجنس، لا مجرد حشو لفظي.

خامسًا: أرسى ابن يعيش ضوابط موضوعية كالاشتقاق وكثرة الشيوع والإمكانية الصرفية، لتمييز الزائد من الأصلي وحفِظ تماسك النظام اللغوي.

سادسًا: تجاوزت الزيادة الحدود التقليدية بين الصرف والنحو والصوت، مؤكدة أن النحو العربي نسق متكامل تتشابك مستوياته في خدمة المعنى.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 2010م.
- ابن الحاجب، جمال الدين. الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: د. محمد عبد الله، دار سعد - مصر، ط1، 1425هـ.
- ابن الصائغ، شمس الدين إبراهيم بن سالم الصاعدي، اللمحة في شرح الملحة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ/ 2004م.
- ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار (ت 1385هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1999م، 3 أجزاء.
- ابن شاهنشاه، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية - بيروت، 2000م.
- ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، دار هجر - مصر، ط1، 1410هـ/ 1990م.
- ابن هشام، الأنصاري. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985م.
- ابن يعيش، شرح المفصل. دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م.
- أبو ربيعة، شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة المخزومي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط2، 1960م.

- الأنباري، أبو البركات. لمع الأدلة، تحقيق: د. أحمد عبد الباسط، دار السلام مصر، ط1، 1439هـ/ 2018م.
- الأندلسي، أبو حيان. البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، 1420هـ، (3/ 77).
- الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط1.
- أنيس، د. تامر عبد الحميد. الاستصحاب في النحو العربي (رسالة ماجستير)، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، 1421هـ/ 2001م.
- جرير، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف - مصر، ط3.
- الجُزُولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت 607هـ)، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ط1، 1981م.
- حبلص، د. محمد يوسف. أثر الوقف على الدلالة التركيبية، دار الثقافة العربية - مصر، 1414هـ/ 1993م.
- خلخال، د. سلام موجد. المعنى النحوي عند ابن يعيش، مجلة جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الأول، 2008م:
- الزمخشري، جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - مصر، ط3، 1408هـ/ 1988م.

- السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، الطبعة الأولى 2004م.
- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 141هـ/ 1977م.
- عبد الدايم، د. محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار الثقافة العربية - مصر، ط1.
- العزاوي، والبعقوبي، د. عقيد خالد حمودي- عماد خليفة، الدلالة والمعنى، دراسة تطبيقية، دار العصماء - سوريا.
- العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط1، 1416هـ/ 1995م.
- غوانمة، د. حسين مصطفى. تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل.
- قدارة، د. فخر صالح سليمان. أمالي ابن الحاجب، تحقيق: دار عمار - الأردن، 1409هـ/ 1989م.
- ميران، وعبيس، فراس فخري، وقصي سمير. القرينة الصوتية وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش (ت643ه)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد 18، كانون الأول 2014.
- نحلة، د. محمود. أصول النحو العربي، دار العلوم العربية - بيروت، ط1، 1407هـ/ 1987م.